

## النشر العلمي في الوطن العربي

لاني ماجد الحربي(\*)

### تقديم

البحث العلمي ضرورة عصرية، وأهميته عظمى في حياة البشرية، وبواسطته تتطور العلوم، وتنمو الحياة، وتُذَلُّ مصاعب الحاضر، ويُشرَقُ المستقبل. ولكن البحث والنشر العلمي في الوطن العربي يعانيان صعوبات تحول دون تقدّمهما وازدهارهما، من أبرزها:

1 - غياب المعايير الواضحة والثابتة التي تقنّن أصول وقواعد التعامل بين كلّ من المؤلف والناشر ومن يقوم بدور المحكّم، سواء في تلك المطبوعات التي تشرف عليها المعاهد والجامعات ومراكز الأبحاث العربية أو ذات الطابع التجاري؛ وغالباً ما يعتري تلك العلاقة التي تربط بين المؤلف والمطبوعة العربية شيء من الغموض، بالإضافة إلى أنّ الحدود الدنيا لهذه العلاقة غير مُعلنة بشكل دقيق وثابت؛ إذ هي عرضة للتغيير تبعاً لتغيير هيئة التحرير أو رئاسة التحرير أو انتقال ملكية دار النشر. عدم وضوح أو ثبات الضوابط التي تحدّد بشكل دقيق العلاقة الاتصالية بين كلّ من المؤلف والدورية العلمية والمحكّم، أو خنوعها لإرادة رئيس التحرير أو الناشر، يجعلها ذات فائدة غير مرجوة ولا يمكن طبعاً الاعتماد عليها، بالإضافة إلى أنها تجعل مصير البحث والنشر العلمي في الوطن العربي عرضة لأعراض غير مُعلنة وفي الغالب انطباعية وشخصية.

2 - اتّخاذ كثير من المعاهد والجامعات العربية من البحث العلمي والنشر معياراً لاختيار وإسناد وظائف إدارية لأعضائها، بدلاً من أن يكون البحث العلمي معياراً للترقي الأكاديمي، بالإضافة إلى تفضيل النشر في الدوريات الأجنبية على حساب النشر في الدوريات العلمية العربية، حتى وإن كان مجال البحث في العلوم الإنسانية والأدبية والاجتماعية وفي

(\*) استاذ وباحث في جامعة الكويت.

## المحيط الاجتماعي والثقافي العربي.

3 - قيام بعض الدوريات العربية بنشر أبحاث غير مكتملة النمو لمن احتلّ مركزاً إدارياً، وذلك من باب المجاملة، كأبحاث مدير المركز أو عميد الكلية، أو أحد أعضاء هيئة التحرير؛ في حين أنّ مثل هذه الممارسات لا تحدث في المطبوعات الأجنبية التي يَكُنُّ لها القائمون على المطبوعات العربية كل تقدير وإجلال.

طبعاً فإنّ لهذه الأمور الكثير من الإسقاطات السلبية على مستوى النتاج العلمي والنشر في الوطن العربي، من أبرزها نظرة الاحترام والإجلال تلك التي ينظر من خلالها الباحثون والاكاديميون العرب إلى المطبوعات الأجنبية، حتى إنّ كثيراً من الجامعات العربية يشترط بصريح النص أن ينشر أعضاؤها في الدوريات الأجنبية كشرط أساسي للتقدم، حتى في تلك العلوم النابعة من الثقافة والبيئة العربية كالتاريخ العربي والدراسات الإسلامية والأدب واللغة العربية. أضف إلى ذلك تقوّل النشر العلمي العربي في محيطه الإقليمي الضيق والعجز عن اللحاق بالعالمية؛ إذ من النادر أن يُترجم عملٌ بحثي عربي إلى لغات أجنبية.

لن نتمكّن بطبيعة الحال في الاستعراض اللاحق من اجتذاذ كلّ الصعوبات التي تعترض البحث والتحكيم والنشر في الوطن العربي، ولكننا بالتأكيد في هذه المحاولة غير المسبوقة سنطرق باب الحوار العلمي بكلّ صراحة ووضوح في ما يتعلّق بغياب المعايير الواضحة والثابتة التي تحدّد أصول وقواعد التأليف والتحكيم والنشر في المطبوعات ودور النشر العربية، ونساهم في تشخيص الداء ووصف الدواء لما نعتبره براينا ذا أهمية في تاصيل ضوابط الاتصال بين كلّ من الباحث (المؤلف) والمطبوعة (الدورية العلمية أو دار النشر) ومن يقوم بدور التحكيم، أخذين بعين الاعتبار تلك المعايير العالمية والأسس الثابتة في الممارسات الأكاديمية العالمية المماثلة مقياساً نهتدي بهديه. أملين أن يشاركنا زملاء آخرون - وهم طبعاً أكثر - في الإدلاء بأرائهم حول الجوانب الأخرى ذات العلاقة بالبحث والتأليف والتحكيم والنشر في الوطن العربي.

## الغرض من الدراسة

نهدف من وراء الاستعراض التالي للخطوات والقواعد التي لا بدّ أن يمرّ بها نشر الدراسات البحثية في المطبوعات العربية إلى التأكيد على الأسس والتقاليد والأعراف العلمية الثابتة في المطبوعات المماثلة في العالم من جهة، وإلى تقنين ضوابط الاتصال بين كل من الباحث (المؤلف) والدورية العلمية أو دار النشر ومن يقوم بدور التحكيم في المطبوعات العربية من جهة أخرى.

نقصد بالنشر العلمي في هذه الدراسة نشأة مادية علمية (نص) مصدرها المؤلف وحتى ظهورها على شكل مادة مكتوبة في مطبوعة علمية، مثل الدوريات المتخصصة أو على شكل كتاب.

يمرّ النص منذ صدوره من بين يدي المؤلف وحتى يرى النور على هيئة مادة مطبوعة بمراحل عدة، أهمها الملاحظات والآراء والأحكام التي يدلي بها محكمون هم في الأصل زملاء للمؤلف في المجال التخصصي للمادة المكتوبة؛ وطبعاً فإنّ هذه المراحل لا بدّ لها أن تؤثر تأثيراً أساسياً وإيجابياً بطبيعة الحال في تهذيب الصورة النهائية للمادة المكتوبة؛ لذلك لا بدّ أن نعتبر تلك المراحل على أنها مراحل تهذيب النص علمياً وأسلوبياً وإخراجياً تشترك فيها مجموعة متكاملة من المختصين سنوردهم ونذكر الأدوار التي يؤدونها بالتفصيل في ما يلي.

## أولاً: نشر الدراسات البحثية

يتطلب نشر دراسة أو بحث أو مقالة علمية في دورية علمية من الوقت والجهد الكثير، بالإضافة إلى أن تدخل عددٍ من الأشخاص في عملية النشر، ابتداءً من المؤلف ثم رئيس تحرير الدورية ثم محكم متخصص (أو أكثر) ثم المؤلف مرة أخرى ثم المصحح اللغوي ثم رئيس التحرير أو هيئة التحرير مرة أخرى لإجازة النص بصورته النهائية ثم المؤلف للتحقق من الصورة النهائية للنص ومن ثم النشر.

سنوجز هذه الشبكة المتداخلة من العلاقات في ثلاث خطوات أساسية هي: (1) إرسال الدراسة البحثية إلى الدورية. (2) تحكيم الدراسة البحثية. (3) النشر في الدوريات العلمية المتخصصة.

نهدف من وراء هذا التقسيم إلى مخاطبة كلّ من كاتب الدراسة ورئيس تحرير الدورية والقائم بدور التحكيم كلّ على حدة. نحن ندرك بطبيعة الحال أنّ ثمة هناك نسبة من التفاوت في بعض الممارسات وفي الميقات الزمني بين بعض الدوريات نتيجة لاختلاف الطبيعة الإدارية للدورية واختلاف جهة الإشراف (جامعة، مركز أبحاث، دار نشر،... إلخ)؛ لكننا في الوقت نفسه ندرك أنّ هذا التباين لا بدّ له من أن يبقى في حدوده الدنيا، وأنه لا بدّ من إتباع أسس ثابتة وضوابط منظمة للعلاقة الاتصالية بين كلّ من كاتب الدراسة (المؤلف) ورئيس التحرير (أو هيئة التحرير) والمحكم (أو المحكمين)؛ وغني عن التأكيد أهمية ثبات قنوات الاتصال بين الأطراف المعنية وثبات تقليد أكاديمي عربي معاصر يستنير بهداه كلّ من الكاتب والمحكم والدورية العلمية في الوطن العربي.

## الخطوة الأولى: إرسال الدراسة البحثية إلى الدورية العلمية

لا بدّ للمؤلف من أن يختار الدورية العلمية التي سيرسل إليها دراسته بعناية ودقة؛ وهو في سبيله إلى هذا الاختيار لا بدّ له من التعرف على: (1) الأهداف المعلنة للدورية. (2) التعرف على شريحة القراء المتابعين لهذه الدورية. (3) تحديد الموضوعات والمحاور العلمية التي تهتم هذه الدورية بنشرها؛ ونعلم بأنه غالباً ما يكون هناك دوريتان أو أكثر في المجال المعرفي نفسه موزعة في الوطن العربي، وجُلّ ما يميّز هذه الدوريات هو مدى تخصص كلّ منها؛ فقد تتبنّى إحداها الجوانب النظرية، على سبيل المثال، بينما نجد الأخرى

تُعنى بالجوانب التطبيقية. بالإضافة إلى ظروف التغيّر التي قد تطرأ على الدورية بين فترة وأخرى نتيجة لتغيّر هيئة التحرير، الأمر الذي يوجب على المؤلف الإلمام بهذه المتغيّرات قبل اتخاذ قراره في إرسال دراسته إلى هذه الدورية أو تلك؛ كما لا يفوتنا التنبيه على المؤلفين الجدد بضرورة استشارة زملائهم من أصحاب الخبرة حول الدورية المناسبة للنشر.

ضمن الأمور الأخرى التي تؤثر تأثيراً مباشراً في قرار المؤلف ويتوجب عليه الإلمام بها قبل اتخاذ قراره في إرسال دراسته لهذه الدورية أو تلك الآتي:

1. التعرّف على مدى انتظام صدور الدورية (فصلية، نصف سنوية، موسمية، أو غير منتظمة).

2. الإطّلاع المسبق على شروط النشر في الدورية أو ما يطلق عليه في بعض الدوريات العربية سياسة النشر.

3. الإطّلاع المسبق على خطوات التحكيم في الدورية وما إذا كانت الدورية تستعين بمحكم واحد أو أكثر، وهل هيئة التحرير تعطي قرارات أولية حول إمكان النشر من عدمه.

4. أهمية معرفة ما إذا كانت الدورية تحت إشراف جامعة أو مؤسسة أكاديمية أم أنها تابعة إلى منظمة علمية أو مركز أبحاث أو دار نشر تجاري. معلوم أنّ الدوريات التي تخضع لإشراف مؤسسات أكاديمية مثل الجامعات ومراكز الأبحاث عادة ما تكون متميّزة، وذلك لأنه لا بدّ وأن يكون بين هيئة التحرير المشرفة عليها أساتذة لهم مكانتهم العلمية وأبحاثهم المتميّزة في مجال عمل الدورية، وفي هذا طبعاً إثراء علمي للدورية ورفعته من مكانتها.

يشترط الكثير من الدوريات أن لا تكون الدراسة المرسلّة إليها قد أرسلت إلى دورية أخرى في الوقت نفسه وتأخذ في العادة تعهداً من المؤلف بذلك؛ وهذا طبعاً أمر مفهوم لأن الدورية تستثمر وقتاً وجهداً ليس بالقليل سواء من رئاسة أو هيئة التحرير أو في خطوات التحكيم التي غالباً ما تكلف الدورية الكثير من الجهد والمال في سبيل أن تصل إلى قرار في ما إذا كانت الدراسة جديرة بالنشر من عدمه.

بعد أن يستقر المؤلف إلى قرار مبدئي حول دورية أو أكثر يرغب في إرسال دراسته إليها، لا بدّ له من الإطّلاع على آخر ما صدر عن هذه الدورية، وذلك بغية مقابلة دراسته من حيث الموضوع، والمحتوى العلمي، وأسلوب الكتابة، وعدد الصفحات، وصيغة تدوين الجداول البيانية، والإحصاءات، وتدوين الهوامش والحواشي، وتدوين المراجع، ومقارنة ذلك كله بما درجت عليه هذه الدورية؛ ومع أن بعض الدوريات تقوم بنشر قواعد النشر فيها بشكل دوري، إلّا أنّ هذه التعليمات في معظم الأحيان تكون مقتضبة لدرجة أنها غير كافية للإجابة على ما تقدّم من أمور ولا تغني طبعاً عن الإطّلاع على آخر ما نُشر في الدورية موضع الاختيار.

يلي ذلك إرسال الدراسة إلى الدورية التي وقع عليها اختيار المؤلف، أو بتعبير أدق إلى

الدورية الأكثر ملاءمة لنشر الدراسة. في هذه الحال لا بدّ للمؤلف من التأكد من عدد النسخ المطلوب إرسالها والتي تختلف من دورية إلى أخرى بحسب السياسة التي تتبعها هيئة تحرير. لا بدّ للنسخة (أو النسخ) المرسلة من الدراسة أن تكون مصحوبة برسالة موجهة إلى رئيس تحرير الدورية يذكر فيها المؤلف، بالإضافة إلى تقديم موجز لدراسته، بعض المعلومات الأساسية المتعلقة بالمؤلف والكفيلة بتسهيل وسائل الاتصال به كالعنوان البريدي أو العنوان الإلكتروني ورقم الهاتف ورقم الفاكس.

يتوجب على رئيس التحرير أن يخطر المؤلف خطياً بأنّ دراسته قد تمّ استلامها خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ وصول الدراسة إلى الدورية؛ ومن الملاحظ أن أغلب الدوريات العربية، وخصوصاً ذائعة الصيت منها، لا تعير هذه الأخطار الأهمية المطلوبة، وفي هذا تقصير غير مبرّر وإضاعة لوقت وجهد المؤلف.

بعد ذلك تقوم هيئة التحرير (أو رئيس التحرير بتفويض من هيئة التحرير) بالإطلاع على الدراسة وتقرير ما إذا كان بالإمكان المضي في إخضاعها للتحكيم أو تعذر نشرها في الدورية، وفي الحالة الأخيرة - تعذر النشر - يقوم رئيس التحرير بإعادة الدراسة إلى المؤلف خلال فترة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً من اتخاذ القرار مع ذكر الأسباب التي حالت دون التمكن من النشر.

إن لم يستلم المؤلف من رئيس التحرير ما يفيد وصول دراسته إلى الدورية بعض مضي شهر من تاريخ إرسالها جاز له مخاطبة الدورية للاطمئنان على أن الدورية المعنية قد استلمت الدراسة، وفي هذه الحالة يتوجب على رئيس التحرير الردّ في الحال على المؤلف.

### الخطوة الثانية: تحكيم الدراسة البحثية

هناك بعض الأمور التي لا بدّ من الإشارة إليها في مطلع الحديث عن تحكيم الدراسات البحثية:

1. لا بدّ من أن يستقرّ في يقين المؤلف بأنه من المحتمل جداً أن يكون اسم وهوية كاتب الدراسة مكشوفاً لمن يقوم بالتحكيم؛ أما ما هو شائع عن سرّية التحكيم في بعض الدوريات العربية إنما هو متعلّق بإخفاء اسم من يقوم بالتحكيم عن الكاتب وليس العكس، وهو أمر شائع بين تلك الدوريات التي تفتقر إلى وجود قائمة كافية من المحكّمين الذين هم على استعداد للتحكيم لها، سواء لضعف في الإدارة أو المنهجية أو الموارد المالية.

2. يتحمّل من يقوم بدور التحكيم مسؤولية أدبية لا بدّ له من تاديبتها بكل أمانة وصدق وهي تلك المتعلقة بعلمه المسبق بمحتوى الدراسة - كأن يكون قد أطلع عليها بشكل أو بآخر في وقت سابق للتحكيم - أو أن تربطه بالكاتب علاقة صداقة، ومع أنّ هذه الأمور ذات دلالات غير علمية إلاّ أنه يتوجب على من وقع عليه الاختيار ليقوم بالتحكيم وضعها بين يدي هيئة تحرير الدورية.

3. المسؤولية الأدبية والعلمية الأكثر أهمية تلك التي يتحملها جمهور العلماء

والمجموعة الثانية التي يمثلها كل من «سبرنجر» و«بريدو» و«هومل» تربط هذا الاسم باله يسمى «أوال» في عصر ما قبل الاسلام. وتقتصر المجموعة الثالثة علاقة «بين الاسم وبين اسم عربي لنوع من القرش «بلجريف» او سمك السفن (بينت) او الحوت (هومل) او لحم القرش المجفف (ماكي) واخيرا يذكر لوريمر أحد الأقوال بأن أوال كان اسما لأول شخص سكن الجزيرة.

ومن بين هذه النظريات فان النظريتين الاخيرتين لا تعتمدان الا على الحديث الفولكلوري ويمكن تجاهلهما لانهما لا تعتمدان على مصدر واقترح «جلاس» لا يتطابق مع معظم الدلائل الاخرى التي تشير الى وجود ارتباط بين الاواليين ومنطقة المدينة والبحر الاحمر وحتى ساحل الصومال<sup>(٢٧)</sup>.

ولن نكون مجافين للحقيقة اذا قلنا ان الملاحظة التي أثارها «بلاو» تجاهلها العلماء الذين جاءوا فيما بعد تماما ورغم ذلك هناك ما يشير الى ان ما اكتشفه «بلاو» صحيح. فقد اشار الى نصوص كتاب «الآثار العربية» لـ «جلاوكوس». ولا يوجد هذا الكتاب الآن وتاريخه مجهول لكنه يحتوي على ٤ مجلدات في الاصل<sup>(٢٨)</sup>. وقد عرفنا عن هذا الكتاب بواسطة عشر فقرات

ياقوت ، المؤرخ العربي ، يقول ان سكان البحرين القدماء كانوا من الحميريين وليسوا من العرب ، بسبب نطقهم المختلف وكتابتهم الخاصة التي تختلف عن كتابة الجزيرة العربية ويستطرد قائلاً بانهم سموا احدى جزرهم «أوال» على غرار اسم اله من آلهتهم أما المحرق فهو اسم لإله آخر. ان الاسم القديم للبحرين وهو أوال معروف طبقاً لما جاء في المصادر الاخرى وان كان كونه اسماً لإله امراً مشكوكاً فيه اما المحرق وهو اسم يطلق على جزيرة صغيرة تقع في شمال شرقي البحرين فان هذه الجزيرة ودون شك كانت تستخدم كمحل لاحتراق جثث الهندوس في الماضي. وتعني الكلمة لغوياً «محل الاحتراق» ويقال ان كلمة أوال تعني باللغة العربية الفصحى وكما قيل لي لحم الحوت المجفف<sup>(٢٦)</sup>.

خلاصة القول بانه يمكن لنا ان نتعرف على ٤ مدارس رئيسية حول مصدر الاسم أوال في سياقه البحرينى. المجموعة الاولى يمثلها كل من (بلاو) و(جلاسير) وتربط الاسم بالشعب الذي كان يعرف حسب المصادر القديمة «بالاواليين» عند بليني اوبالا و النوي عند جلاوكوس.

ك «السمال» وتعني ابن «أوال» وقد ورد هذا الاسم في قائمة الموظفين بمدينة (نينوى) في العصر الآشوري الحديث<sup>(٢٢)</sup> وربما ورد أيضا في اسم عموري في بداية الألف الثاني (أبي أوال) وعرف هذا الاسم في نصوص بابلية قديمة تم حفرها في أبو حطب أو كسرة القديمة في موقع يقع على بعد ٢٠ كيلومترا من شمال غرب «نبور»<sup>(٢٣)</sup>.

ولننظر الآن إلى القبيلتين اللتين عبدتا أوال حسب ما ورد من أقوال كانت قبيلة «بكر بن وائل» مستقرة في شرق الجزيرة العربية. وحسب ما يقوله الطبري قاتلهم الإمبراطور الساساني سابور الثاني في الهجر (الهفوف الحديثة) عندما شن هجمات على شرق الجزيرة العربية حوالي ٣٢٥ م<sup>(٢٤)</sup>. وكانت قبيلة تغلب متمركزة بعيدا في الشمال في الصحراء بين الجزيرة العربية والرافدين وسوريا. يقول الطبري أن سابور بعد أن وصل إلى المدينة من خلال غزواته في الجزيرة العربية اتجه إلى الشمال نحو الحدود الرومانية الساسانية حيث اصطدم مع «تغلب» وبالنسبة للأسرى الذين أسره سابور يقول الطبري «أنه أسكن بعضهم في

من المجلدات من ٢ إلى ٤ وردت في (اتنيكا) وهي موسوعة «ستيفان البيزنطي» ودونت حوالي ٥٣٠ ق.م<sup>(٢٩)</sup>. وحسب ما يقوله «جلاوكوس» فإن (عمانا بوليس) التي يحتمل أنها كانت تقع على شبه جزيرة عمان كانت بالقرب من شعب يدعوه «أوالينيوي». وقد تجاهل جيه تراك في ١٩٠٧ هذه الحقيقة تماما عندما ناقش موضوع أوالينيوي ولذلك لم يعين أي موقع لهم<sup>(٣٠)</sup> وحتى إذا افترضنا صحة ما قاله «بلاو» حول الربط بين أوال و«أوالنوي» أي سكان أوال فإن هذا التفسير لا يشرح سبب إطلاق اسم أوال على البحرين. وليس أمانا إلا أن نبحت عن العلاقة بين اسم مدينة «أوال» وبين الوثن الذي يحمل نفس الاسم في الجاهلية.

### أوال المعبود

وكما لاحظنا في أقوال هومل ، أشار ياقوت (أ - ٣٩٥) إلى أوال كمعبود للقبائل العربية الشمالية الهامة بكر بن وائل وتغلب<sup>(٣١)</sup>. ومن سوء الحظ فإننا لا نعرف شيئا يذكر عن طبيعة أوال. ولكن دلائل عديدة تشير إلى قدم هذا الآلهة فيوجد نسبة للالهوية في اسم شخص

البحرين التي تسمى (دارين) وتسمى ايضا حايج وفي الخط<sup>(٣٥)</sup> \*

واستخدم الطبري كلمة «البحرين» ليشير الى شرق الجزيرة العربية مثل الجغرافيين العرب القدماء<sup>(٣٦)</sup> و«دارين» معروفة كمدينة رئيسية في جزيرة «تاروت» وكان «الخط» اسما اطلق تقليديا على الشريط الساحلي بين القطيف والعقير<sup>(٣٧)</sup>. ان ممر دارين ، الذي يدعى حايج ، ايضا سبب بعض المشاكل دائما لان حايج ، لم يكن معروفا كأسم لمدينة. الا انه في العصر الحديث اقترح كل من «بوكامب» و«روبين» تعديلا بسيطا ليقرا النص «دارين وسماهيح»<sup>(٣٨)</sup> و«سماهيح» هو اسم معدل لـ «مسماهيح» الذي اطلق على المحرق سابقا ولا يزال يطلق على قرية صغيرة في المحرق وحسب وصف جاء به لوريمر عن سماهيح ، فقد كان فيها آنذاك ١٥٠ بيتا من السعف<sup>(٣٩)</sup> وهكذا يورد لنا النص الجديد معنى هاما هو ان افراد قبيلة تغلب عابدي «اوال» كانوا متواجدين في جزر البحرين في اوائل القرن الرابع. وفي ضوء هذه الشهادة يقول كل

من بوكامب وروبين انه من المحتمل ان جزيرة اوال اخذت اسمها من وثن لقبيلة تغلب<sup>(٤٠)</sup> وفضلا عن ذلك يقول «ت فهد» بأن أصل كلمة أوال هو «اول» وهي الاصل لكلمة «ال» والله بمعنى «الترشيد والادارة والاشراف على قضاء وقدر لمجموعة منهم الافراد» اي الدلالة على السلطة العليا<sup>(٤١)</sup> واذا كان بالامكان تصور ان قبيلة «تغلب» التي استوطنت البحرين من جديد اخذت اسم مقرها الجديد من اسم احد آلهتها اي «اوال» الا انه لا يوجد دليل على ان اوال كان إلها رئيسيا لهم. وهناك امكانية تصور اخر. فقبل مائة سنة بالضبط تقدم العالم الاسكتلندي الكبير ديليو روبرتسون سميث بتعليل جديد عن كلمة «اوال» مما قد يشرح بصورة افضل سبب اطلاق هذا الاسم على البحرين. يقول الكاتب بانه يوجد ارتباط بين «وائل» و«اوال». فالاول مأخوذ من وائل اي لجأ<sup>(٤٢)</sup> والثاني يمثل شكلا اخر لـ «وئال» اي ملجأ ، ومعناه اصلا ليس آله بل ملجأ. ويصبح الاسم «بنو موأل» اي

★ - عن قبائل ربيعه ومنهم بكر وتغلب ابناء وائل وعلاقتهم بالبحرين راجع كتاب البحرين عبر التاريخ صفحة ١١١ الطبعة الثالثة ونحن نؤيد ان الاسم هو اسم صنم لابناء وائل.

عبدالله بن خالد آل خليفة



ابناء الملجأ<sup>(٤٣)</sup> ويدعم هذا التفسير الى حد ما (سميث ١٨٨٥: ١٩٤). فطبقا لما يقوله «روبرتسون سميث» فمن الممكن أن نستنتج أن أسم أوال أطلق على الجزيرة لأنها كانت ملجأ أو مأوى. فمتى حدث ذلك ياترى؟

كانت الجزيرة تدعى تيلوس في عصر البارثيان وعرفت به عند الجغرافي الكبير بطلميوس حوالي ١٥٠م<sup>(٤٤)</sup> وسميت أوال في حوالي ٥٣٠م - ٥٤٠م كما يظهر من قصائد عمرو بن قميئة ويرجح ان التغيير في الاسم بدأ في اواخر العصر البارثي او العصر الساساني اي بين عامي ١٥٠ و ٥٣٠ تقريبا.

وهناك حدث تاريخي مؤكد يبرر في رأيي اعادة تسمية الجزيرة باسم «الملجأ/ المأوى» ذلك حينما يصف الطبري غزوة سابور الثاني للجزيرة العربية كما ذكر سابقا ، بأنه سفك الدماء بغزارة حتى سالت كأنها نهر متدفق من السيل وحتى من فر لم يشعر بأي امان في اي موقع سواء كان مغارة في الجبل او جزيرة في البحر يمكن ان ينقذه (من مخالب سابور)<sup>(٤٥)</sup> ومن نجا من قبيلة «تغلب» اعتبر نجاته مجرد معجزة. فمن المعقول اذن بأن الذين وصلوا الى البحرين نهائيا ويثبت ذلك هجرتهم الى

سماهيج ، اعتبروا هذه الجزيرة في البحر «ملجأ ومأوى» فسموها أوال. وقد يرشدنا هذا ايضا الى تحديد تاريخ كتاب «أثار الجزيرة العربية» للمؤلف «جلاوكوس» وكما لاحظنا سابقا فان كتاب «اثنيكا» لـ «ستيفان البيزنطي» ينقل عن «جلاوكوس» وقد كتب في حوالي ٥٣٠م فمن المرجح ان اشارة «جلاوكوس» الى «سكان أوال» ترجع الى العصر الساساني المبكر.

### جزيرة المحرق:

ولننتقل الآن الى المحرق..

يطلق هذا الاسم على اصغر الجزيرتين الرئيسيتين وهونسيا اسم حديث وكما كان «أوال» هو الاسم السابق لأكبر الجزر البحرينية كذلك كان الاسم «عراد» اسما للجزيرة التي تعرف اليوم باسم المحرق<sup>(٤٦)</sup>.

وهذا الاسم بدوره هو ما تبقى من الاسم القديم «عرادوس» الذي يستخدمه «سترابو» لوصف هذه الجزيرة<sup>(٤٧)</sup> وهناك اسم اخر للجزيرة في الاصطلاح الاوروبي وقد وجد في كثير من خرائط القرن الثامن عشر ، استمد من اسم قرية سماهيج. فعلى سبيل المثال نجد المحرق تحمل اسم «سمكة» في خرائط الجزيرة العربية لـ «هرمن مول» لعامي ١٧١٠

بسيط بشكل «سماهي» في خريطة  
نيبور لعام ١٧٦٥ المعنونة «سانيوس  
برسيكوس»<sup>(٤٩)</sup>.\*

وأقدم الاشارات الاوروبية الى  
المحرق والتي عثرت عليها ترجع الى  
١٨٢٩ وتوجد في قصة للرحالة «جيه -

١٧١٢ وفي «أحدث وأدق  
المشاهدات» وفي «الخريطة الجديدة  
للجزيرة العربية» لعام ١٧٣١ التي  
اعدها «اسحق تريون» وفي «خريطة  
آسيا» لعام ١٧٥١ لـ «بورجنون  
دانفيل»<sup>(٤٨)</sup> ويظهر نفس الاسم بتغيير

★ يكاد يكون من المؤكد ان اسم المحرق لم يطلق على جزيرة المحرق الا بعد  
ان اسس الشيخ عبدالله بن احمد آل خليفة مدينة المحرق في عام ١٢٢٥ هـ  
الموافق ١٨١٠م. واصبحت المدينة أكبر مدينة في الجزيرة فسميت الجزيرة  
بأسمها اما تسمية المدينة بالمحرق فحسب رواية النبهاني فإن المكان الذي  
شيدت عليه المدينة كان يسمى المحرق وانه سمي المحرق لان المجوس كانوا  
يحرقون موتاهم فيه والمعروف ان المجوس يرمون جثث موتاهم للطيور  
تأكلها فهل كانوا يحرقون بقاياها لا اعلم انما المؤكد ان المكان كان يسمى  
المحرق قبل ان تنشأ فيه المدينة لان النبهاني استقى معلوماته من الشيخ  
ابراهيم بن محمد آل خليفة والشيخ ابراهيم عاصر والده وكثيرين من سكان  
المحرق الذين عاصروا بداية انشائها ولكن في ذلك الوقت لم يكن اسم المحرق  
من الشهرة بحيث تسمى الجزيرة به وكانت تسمى جزيرة سماهيج او جزيرة  
عراد.

وكلمة سماهيج مشتقة من كلمة سمهيج وتعني فتل الحبل. وكانت هذه  
القرية مشهورة بصنع الحبال في الزمن القديم وكانت الحبال من الحاجات  
الضرورية لاهل البحرين خاصة وانها كانت تستعمل لربط الواح السفينة  
بعضها ببعض في الزمن الغابر ولم يكونوا يستعملون المسامير آنذاك. (راجع  
المنجد تحت كلمة «سمهيج» او «سمو».

وطبيعة الارض المستوية والمجاورة لهذه القرية تساعد على مد الحبال  
ودمجها مع بعضها البعض لتكون ثخينة وقوية وتسمى محليا ببيطة  
وتستعمل لرفع الشراع وتسمى «بس» ولربط السفينة بالمرساة وتسمى  
(عتاد) وتدخل في كثير من حاجات السفينة وفي اواخر زمن الغوص شاهدت  
كثيرين من اهل البحر يمدون حبالهم في المكان الذي يشغله مطار البحرين  
الدولي في الوقت الحاضر.

عبدالله بن خالد آل خليفة



بعدها إرسال مشروع كتابه إلى دار نشر أخرى، وفي هذه الحالة يتوجب عليه أدبياً أن يبلغ دار النشر الأولى باتخاذها مثل هذه الخطوة.

يتوجب على دار النشر عند الاعتذار عن نشر الكتاب أن تخطر المؤلف بالمسببات التي استندت إليها في اتخاذ مثل هذا القرار، والذي هو طبعاً حصيلة آراء المحكمين، وفي هذه الحالة لا بأس من أن تقوم دار النشر بإخفاء أية دلالة تشير إلى من قام بدور التحكيم.

غالباً ما تطلب دار النشر إلى المؤلف إدخال بعض التعديلات على الكتاب وتتفاوت هذه التعديلات بين تحسينات على شكل الكتاب وأسلوبه ترى دار النشر ضرورة إدراجها مراعاة لتوقعات القارئ وبين تعديلات جوهرية على محتوى الكتاب؛ وفي كلتا الحالتين لا بد وأن تكون مسببات التعديلات واضحة للمؤلف، كما أنه يتوجب على دار النشر التحديد الدقيق في ما إذا كانت هذه التعديلات المطلوبة نهائية أم أن الكتاب سيخضع لإعادة التحكيم، بالإضافة إلى تحديد مدى تأثير هذه التعديلات على قرار نشر الكتاب.

تتجاذب المؤلف، عندما تطلب منه دار النشر إدخال تعديلات على كتابه، الكثير من الخواطر والتساؤلات، من بينها: هل التعديلات المطلوبة ذات أهمية؟ هل هي فعلاً مفيدة للقارئ؟ هل يحق لدار النشر طلب تلك التعديلات؟ إلى أية درجة يستطيع تلبية التعديلات المطلوبة؟ ومهما كانت الإجابات التي سيهتدي إليها المؤلف وجب عليه اليقين بأنه ملزم بمشاركة دار النشر في تلك القرارات ذات العلاقة المباشرة بالقارئ؛ أما محتوى الكتاب وأسلوبه فإنه لا بأس من أن يأنس برأي دار النشر حولها ولكنها في حقيقة الأمر من مسؤولية المؤلف؛ كما أن تحديد دار النشر لأهمية التعديلات المطلوبة ومدى تأثيرها في قرار النشر ذات أهمية بالغة في قبول المؤلف لها كاملة أو في قبول جزء منها أو العدول عنها.

عادة ما يقوم بعض من دور النشر بعرض الكتاب، بعد إدخال التعديلات النهائية عليه، على مستشارين خاصين لإعطاء الرأي الفني والتسويقي حول الكتاب، وذلك بحسب السياسات التجارية المتبعة بدور النشر التجارية أو بحسب السياسات العلمية المتبعة بدور النشر التابعة للجامعات والمؤسسات العلمية؛ وفي هذه الأثناء يتم تصميم الغلاف الخارجي للكتاب.

يلي ذلك إبرام عقد النشر والتوزيع بين المؤلف ودار النشر. يُعتبر عقد النشر ملزماً للمؤلف ودار النشر على حدّ سواء. يجب أن يشمل العقد بنوداً واضحة من أهمها الشروط الجزائية الملزمة للطرفين. من المعلوم أن خلو عقد النشر من شروط جزائية رادعة يقلل من أهميته القانونية، كما أنه لا بد للمؤلف - وكذلك لدار النشر - من الإطلاع على القوانين المنظمة للطباعة والنشر والتوزيع في بلد النشر.

ضمن البنود المهمة التي لا بد من أن يتضمنها عقد النشر تلك الأمور المتعلقة بالطباعة وحقوق وواجبات كل من المؤلف ودار النشر منذ لحظة إبرام عقد النشر وحتى صدور الكتاب، بالإضافة إلى أمور أخرى أهمها:

1. حقوق النشر والطباعة.
2. أسلوب وحقوق التوزيع.
3. إعادة طباعة الكتاب كاملاً أو أجزاء منه.
4. حق الترجمة أو الاستنساخ (ميكروفيلم، ميكروفيش، الاستنساخ الإلكتروني).
5. حق المؤلف في المادة العلمية.
6. الأمور المالية عند الطبعة الأولى أو عند الطباعات اللاحقة.

وبما أنَّ عقد النشر ملزِمٌ للمؤلف لذلك ننصح المؤلفين الجدد بدراسة شروط العقد دراسة مستفيضة والتأكد من إمكان تنفيذها والتقيّد بها، ولا بأس هنا من استشارة زملائهم من أصحاب الخبرة قبل توقيع العقد.

### الخطوة الثالثة: نشر الكتاب

لا بدّ من الإشارة إلى أنَّ هناك بعض الأمور التي عادة ما تستمر دار النشر، حتى بعد توقيع عقد النشر، في الطلب إلى المؤلف إدخالها على الكتاب، وغالباً ما تشمل هذه الطلبات تصويباً إملائياً وتصحيحاً في أسلوب اللغة المستخدمة وتهذيباً في كيفية توثيق المادة العلمية، بالإضافة إلى أمور ترى دار النشر من واقع خبرتها في التوزيع أنها قد تُخرج الكتاب بشكل أكثر وضوحاً وأكثر ملاءمة للقارئ، ولا ضير على المؤلف من الأخذ بها.

لا بدّ أن يتفق دار النشر والمؤلف على تحديد مواعيد الخطوات اللاحقة لتوقيع العقد، وأن يلتزم المؤلف بالحضور إلى دار النشر عندما يُطلب إليه ذلك، والتحقق من التعديلات الفنية التي تدخل على شكل الكتاب أو نصه أو محتواه والتي يتوجب على المؤلف إنجازها في الزمان والمكان الذي تحدّده دار النشر كي يتمكن الأخير من الاستمرار في تادية خطوات الطباعة اللاحقة.

هناك جملة من الأمور التي تتطلب الاتصال المباشر والمتكرر - خلال مراحل طباعة الكتاب - بين كلّ من دار النشر والمؤلف، وهي في الغالب ذات طابع فني وإداري كما أسلفنا، ولكنها ملزمة للمؤلف ويتوجب عليه تأديتها بالشكل والزمان والمكان الذي تحدّده دار النشر، وأي إخلال في التعامل خلال هذه المرحلة يؤدي طبعاً إلى تأخير في طباعة الكتاب، وهذا كما نعلم له آثار سلبية على المؤلف كما هي على دار النشر.

### المراجع

عند إعداد هذه الدراسة تمّت الاستعانة بالمادة المنشورة والممارسات المتبعة في الدوريات العلمية ودور النشر التالية:

### المراجع العربية

- دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، جدة، المملكة العربية السعودية.
- دار الفكر، دمشق، سورية.
- دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.

- دار الكتاب الجامعي للنشر والتوزيع، الكويت.
- دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.
- دار قرطاس للنشر والتوزيع، الكويت.
- دراسات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة.
- شركة دار الصباح للنشر والتوزيع، الكويت.
- مجلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
- مجلة الفكر العربي، معهد الإنماء العربي، بيروت، لبنان.
- مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية.
- المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت.
- مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.
- مجلة كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن عبد العزيز الإسلامية، المملكة العربية السعودية.
- مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
- المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر.
- منشورات ذات السلاسل، بيروت، لبنان.
- الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر.

## المراجع الأجنبية

- Ablex Publishing Corporation, USA.
- Australian Journal of Linguistics, Cambridge University Press, UK.
- Communication Abstracts, Sage Publications, USA.
- Georgetown University Press, USA.
- IRAL International Review of Applied Linguistics in Language Teaching, Belgium.
- ITL, Review of Applied Linguistics, Belgium.
- Journal of English Linguistics, Sage Publications, Inc., USA.
- Journal of Humanities, University of Malawi, Zambia, Malawi.
- Journal of Indian Writing in English, Gulgarga University, India.
- Journal of Second Language Writing, Ablex Publishing Corporation, USA.
- Language in Society, Cambridge University Press, UK.
- Language Quarterly, USA.
- LINGUA, and Journal of Pragmatics, Amsterdam.
- Modern Language Association, USA.
- Oxford University Press, USA & UK.
- Rhetorical Review, Bonn, Germany.
- RIMA: Review of Indonesian and Malaysian Affairs, Sydney, Australia.
- SYSTEM, an International Journal of Education, Technology and Applied Linguistics, UK TESOL Quarterly, TESOL Organization, USA.
- The Middle East Journal, Middle East Institute, USA.
- Interface, Journal of Applied Linguistics, Belgium.